



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

ملحق

العدد التاسع والثمانين / السنة الثانية والخمسون

مُحَرَّم - ١٤٤٤ هـ / آب ١٨ / ٢٠٢٢ م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : ١٤ لسنة ١٩٩٢

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل: radab.mosuljournals@gmail.com

URL: <https://radab.mosuljournals.com>



المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية

باللغة العربية واللغات الأجنبية

ملحق العدد: التاسع والثمانين السنة: الثانية والخمسون / محرم - ١٤٤٤هـ / آب ٢٠٢٢م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/جامعة الموصل/العراق
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور مقداً خليل قاسم الخاتوني	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/السعودية
الأستاذ الدكتور سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتور عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتور غادة عبدالنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرنوبل آلبي/فرنسا
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتور سامي محمود إبراهيم	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير :

التقوم اللغوي: م.د. خالد حازم عيدان	— مقوم لغوي/ اللغة العربية
م.م. عمّار أحمد محمود	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية

المتابعة:

مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

١- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .

٢- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:

<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .

٣- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبيحته ويمكنه الاطلاع عليها عند تحميل بحثه .

٤- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة، وعلى النحو الآتي :

• تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦ / المتن: بحرف ١٤ / الهوامش: بحرف ١١)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطرًا، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حدّ ما ذكر آنفًا .

• تُرتّب الهوامش أرقامًا لكل صفحة، ويُعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة. ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).

• يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال - إن اختلف الخبيران - إلى (مُحكّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلًا عن إحالة البحث إلى خبير الاستلال العلمي ليحدد نسبة الاستلال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استلاله ٢٠% .

٥- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :

• يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .

• يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضًا: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .

• يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (١٥٠) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (٣) كلمات، ولا تزيد عن (٥) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.

٦- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنوانها: (مشكلة البحث) أو (إشكاليّة البحث) .

• يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلّها أو دحضها علمياً في متن البحث .

• يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأنّ يحدّد الغرض من تطبيقها.

• يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .

• يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .

• يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجه النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره و فقراته.

• يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحداثيّة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.

• يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكّد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .

٧- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فافتضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
٢٤ - ١	تشاكل النصي عند شعراء النقائص جرير والفرزدق أنموذجاً صالح محمد حسن أرديني
٥٠ - ٢٥	الحوار تقنية سردية في شعر المرأة في العصر العباسي حسن خيري حمدون الحيايي و منتصر عبدالقادر الغضنفرّي
٧٦ - ٥١	ظاهرة الحُمْل على المعنى عند ابن جنيّ دراسة في مفهومها، وصورها تمام حمد عيد المنيزل
٩٨ - ٧٧	إحياء المقاطع الصوتيّة في الهمزيّة النبويّة لأحمد شوقي لوحة أصول الدين وأسس الدولة الراشدة أنموذجاً عبيدة لقمان الإمام وفيصل مرعي الطائي
١٢٢ - ٩٩	قتباس الشاعر جاسم محمد جاسم لألفاظ الزمان الواردة في القرآن الكريم دراسة دلالية أسامة انور عبدالكريم دبان و محمد محمود سعيد
١٨٢ - ١٢٣	النُّقْدُ التَّنْظِيرِيُّ وَالتَّطْبِيقِيُّ عِنْدَ شَمْسِ الدِّينِ النَّوَاجِي (ت ٨٥٩هـ) تَأْصِيلٌ اسْتِقْرَائِيٌّ لِكِتَابِهِ "مُقَدِّمَةٌ فِي صِنَاعَةِ النَّظْمِ وَالتَّنْثِيرِ" طه غالب عبد الرّحيم طه
٢١٦ - ١٨٣	مفهوم الإقناع قديماً وحديثاً عباس حسين السبعواوي و أن تحسين الجلي
٢٤٦ - ٢١٧	يرة ابن آدم البالكي (ت ١٢٣٧هـ) وكتابه : (مصباح الخافية في شرح نظم الكافية) مع تحقيق نتفة من فصل مرفوعات الأسماء دنيا محمد طاهر و صباح حسين محمد
٢٦٨ - ٢٤٧	لام الجحود بين النفي والتوكيد في ضوء الاستعمال القرآني عبد الله خليف خضير الحياياني
٢٨٨ - ٢٦٩	أثر الأدب العربي في الأدب الإنكليزي محمود أحمد البرواري و فارس عزيز حمودي
٣١٤ - ٢٨٩	السَّبْكُ النَّصِيّ فِي قِصَّةِ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ غياث محمد سعيد مراد
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
٣٤٢ - ٣١٥	علاقة دولتي غانة ومالي بفقهاء المالكيّة فائز فتح الله عبدالوهاب و بشّار أكرم جميل
٣٦٠ - ٣٤٣	تطوُّرُ قِطَاعِ الصِّنَاعَةِ فِي الْجَزَائِرِ ١٩٩٩-٢٠٠٨ محمد حسين دويل و سعد توفيق عزيز البزاز
٣٨٠ - ٣٦١	المقومات الأساسية التي قامت عليها دولة وحكومة المغول على عهد جنكيز خان (٦٠٣-٦٢٤هـ / ١٢٠٥-١٢٢٦م) زياد علاء محمود و نزار محمد قادر

٤٠٦ - ٣٨١	الأوضاع الاقتصادية في المدن الأندلسية التي أسسها المسلمون في عصر الإمارة والخلافة (١٣٨-٤٢٢هـ/٧٥٥-١٠٣١م)
٤٢٢ - ٤٠٧	أسامة سالم شيت حامد الزيبي وفائزة حمزة عباس علاقة الملك المنصور صاحب حماة مع الصليبيين (٥٨٧-٦١٧هـ) (١١١٩-١٢٢٠م)
٤٣٦ - ٤٢٣	حركة الإسلام في إسرائيل ١٩٧١-١٩٩٥ عمر فيصل محمود الغنم
٤٦٨ - ٤٣٧	أثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بين سنتي ١٩٢٩-١٩٣٣ أحمد عبد الغني
بحوث الآثار	
٤٨٢ - ٤٦٩	الإجراءات القضائية في مصر القديمة وسناء حسّان الأغا
الإعلام	
٥٢٢ - ٤٨٣	واقع إدارة الأزمات في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية بقطاع غزة "شبكة الأقصى الإعلامية نموذجاً" أحمد إبراهيم حمّاد وحسام أحمد أبو حجّاج
بحوث الفلسفة	
٥٤٨ - ٥٢٣	فلسفة التربية بين امانويل كانط و إميل دوركايم (دراسة مقارنة) إبراهيم أحمد شعير الجميلي و عامر عبد زيد الوائلي
بحوث الشريعة والتربية الإسلامية	
٥٦٨ - ٥٤٩	ماذج من ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت٨٠٣هـ) في تفسيره لسورة البقرة في الآيات (١٥،١٤)/(٣٠)/(٣٥) أنموذجاً جمعاً ودراسة أسماء إبراهيم خليل و فارس فاضل موسى
بحوث المعلومات وتقنيات المعرفة	
٦١٤ - ٥٦٩	استحداث المكتبات الذكية في المكتبات ومؤسسات المعلومات: بين الآمال والتطلعات أياس يونس إسماعيل
بحوث علم النفس وطرائق التدريس	
٦٤٠ - ٦١٥	الألعاب الإلكترونية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية دراسة ميدانية في تربية نينوى عبير محمد حسين
بحوث الجغرافية	
٦٦٠ - ٦٤١	تأثير الغبار والظلال على قدرة اللوح الكهروضويسي متعدد البلورة في مدينة دهوك-دراسة في المناخ التطبيقي- خضر رشيد عبدالرحمن و فاتن عبدالباقي خالد

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي

بين سنتي ١٩٢٩ - ١٩٣٣

أحمد عبد الغني *

تأريخ القبول: ٢٤/٤/٢٠٢١

تأريخ التقديم: ١٨/٣/٢٠٢١

المستخلص:

يتأثر النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم سلباً أو ايجاباً بأزمات عدة منها الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ إنّ بعض الأزمات تؤثر سلباً على دولة أو عدة دول .

والدراسة توضح آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة العراقية وأثر الكساد العالمية على التجارة العراقية الخارجية والداخلية والهيكل السلعي للتجارة الخارجية من استيراد وتصدير .

وتتحكم الأزمة الاقتصادية لأي مجتمع على الحياة الاجتماعية من آثار سلبية وحالة من التدهور الثقافي والصحي والاجتماعي، وكذلك آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي لاندماجه بالسوق الرأسمالية بعامة وبريطانيا بخاصة، وموقف الحكومة العراقية في معالجة الأزمة الاقتصادية من تطورات تجارية ومن ثم زوال الأزمة .

الكلمات المفتاحية : الكساد، الاقتصادي، التجارة الخارجية والداخلية .

١- الاقتصاد الرأسمالي قبل الأزمة العالمية :

انتهت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ بهزيمة المانيا مخلفة ورائها دماراً هائلاً لمعظم اقتصاديات الدول للمشاركة في الحرب باستثناء الولايات المتحدة واليابان والدول المحايدة (سويسرا والسويد) التي كانت أقل تأثراً بالحرب، وبذلك انتهى عصر الحرية

* مدرس مساعد/مديرية العامة لتربية نينوى/وزارة التربية/جمهورية العراق.

التجارية، وانهارت قاعدة الذهب، وانتشر التضخم، وبرزت مشكلة التعويضات الألمانية والمديونية الخارجية.^(١)

كما أسهمت الحرب العالمية الأولى في نشاط اقتصادي أمريكي كبير؛ لأنّ الصناعات الأوربيّة كانت متوقفة لدواعي الحرب، ولذلك استغلت الولايات المتحدة الأمريكيّة الفرصة احرزت تقدماً في جميع الأسواق العالمية والأوربيّة منها بشكل خاص. لقد كان الاقتصاد الأمريكي أقلّ تأثراً اثناء الحرب، ويعمل بكامل طاقته الإنتاجية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الصادرات الأمريكيّة إلى الخارج وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتركز نسبة كبيرة من الذهب العالمي في خزائن الولايات المتحدة، إذ بلغ احتياطها الذهبي بعد الحرب (٢،٦٥٧) مليار دولار، وهو بهذا يتجاوز مجموع الأرصدة الذهبية لكل من إسبانيا وفرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا والبالغ (٢،٣٥٦) مليار دولار.^(٢)

كما بدأت الاستثمارات الأمريكيّة تستعيد مكانتها، وازدادت الاستثمارات الأمريكيّة في الخارج من (٤) مليارات دولار سنة ١٩٢٤ إلى (١٧) مليار دولار سنة ١٩٢٩، ثم ازدادت الاستثمارات العالمية من (٢٠) مليار دولار إلى (٣٦) مليار دولار نفس المدة.^(٣) وما أن حلّت سنة ١٩٢٩ حتى كان الاقتصاد الأمريكي قد أظهر تقدماً كبيراً، إذا ارتفع عدد السكان من (٧٦) مليون نسمة سنة ١٩٠٠ إلى (١٢١) مليون نسمة سنة ١٩٢٩، وتم تشييد ما قيمته (٧٥) مليار دولار من البيوت السكنية والعمارات، وأكثر من (٣٠) مليار دولار من المعدات الصناعية الجديدة، وارتفع متوسط الأجر من (٢٠) سنت في الساعة الواحدة إلى (٥٦) سنت في الساعة سنة ١٩٢٩.

ولقد كان رواج بورصة الأوراق المالية قد اجتذب (١٠،٠٠٠،٠٠٠) فرد سنة ١٩٢٩ إلى السوق، إذ يتمتع المستثمرون والسامسة والناس العاديين (الميكانيكي،

(١) محمد عبد العزيز عجمية، الوجيز في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصري، ١٩٧٨، ص ١٩٦-١٩٢.

(٢) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٧٨، ص ٩٤.

(٣) خزعل البيروماني، التاريخ الاقتصادي، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد ١٩٦٨، ص ٩٤.

السائق، الحلاق.....الخ) بمشاهدة اموالهم تتزايد بدون مشقة، وصلت حمى المضاربة اشدها والتي كانت احد أسباب الكساد.^(١)

تطورت العديد من الصناعات، كصناعات السيارات والكهربائيات والحديد الصناعي وازدادت القدرة الإنتاجية للصناعات القديمة مثل بناء السفن والفحم والحديد الصلب والاقمشة القطنية والصوفية، وازداد الإنتاج الصناعي بين سنتي ١٩٢٥-١٩٢٩ بنسبة، (٢٣%) في فرنسا، (٢٢%) في ألمانيا، (١٣%) في بريطانيا^(٢).

ولم يقتصر الانتعاش الاقتصادي على القطاع الصناعي فحسب وإنما امتد إلى ميدان الزراعة بسبب وفرة الإنتاج، حتى أن المزارعين كانوا يعانون من انخفاض أسعار منتجاتهم الزراعية بسبب فائض الإنتاج ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع المصنعة والفائدة مما اضطر العديد من الدول إلى فرض رسوم كمركية عالية على المستوردات من الحبوب كمثال فرنسا وبريطانيا.^(٣)

ان المدة ما بين سنتي (١٩٢٥ . ١٩٢٩) تميزت بالرخاء في أوروبا عامة والولايات المتحدة خاصة، ونتيجة ذلك الرخاء إلى انتعاش صناعة الابنية، إذ ازداد الطلب على دور السكن والمكاتب والعمارات والمحلات الضخمة فضلاً عن زيادة طلب المستهلكين للخدمات واقبالهم على السلع المعمرة والكمالية كالسيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث المنزلية فضلاً عن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل والسكان.^(٤)

إن العوامل السابقة الذكر كانت حافزاً للمنتجين لزيادة الإنتاج واستعمال الموارد الاقتصادية بكامل طاقتها، لذلك انتشر الرخاء في معظم الدول الرأسمالية، حتى فوجئت الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩٢٩ بأكبر

(١) روبرت ل. هيبرونز، كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية، ترجمة راشد البراوي، مكتبة

الوعي العربي، الفجال، ص ٢٧٨.

(٢) خزعل البيروماني، المصدر السابق، ص ٢٧٨.

(٣) خزعل البيروماني، مصدر نفسه، ص ٢٩١.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩١-٢٩٢.

ازمة اقتصادية في العالم الرأسمالي بانهيار بورصة wall street (١) ، لتبدأ مرحلة أخرى من الكساد، وتميزت هذه الأزمة بعمقها وسرعان انتقلها من دولة إلى أخرى، وبشمولها جميع القطاعات وبطول مُدّة انكماشها.

ففي يوم الخميس الذي أُطلق عليه (بالיום الأسود) طرحت ثلاثة عشرة مليون سهم فهبطت أسعارها إلى مستويات منخفضة جداً واستمر الانخفاض، لذلك تهافت اصحاب الأسهم إلى بيع اسهمهم، فأغرقت سوق الأوراق المالية في نيويورك بما يقارب من ٧٠ مليون سهم دفعة واحدة. (٢)

وقد أدّى ذلك إلى انخفاض أسعار الأسهم في الولايات المتحدة بشكل غير اعتيادي، اذ انخفض الرقم القياسي لأسعار الأوراق المالية في الولايات المتحدة من ٢١٦ في ايلول سنة ١٩٢٩ إلى ٤٥ في كانون الأوّل ١٩٣٢ اي بانخفاض قدره ٧٩% عن متوسط الأسعار لسنة ١٩٢٩. (٣)

وأدت مُدّة الكساد إلى انتشار موجة من الذعر وعدم الثقة من احتمالات المستقبل فاندفع الأفراد الوطنيين والأجانب إلى سحب ودائعهم من البنوك ويطالبون بصرف أوراق البنوك بالذهب، مما عرض مؤسسات الائتمان إلى حالة عجز حقيقي عن الدفع، فتعرضت بذلك إلى الإفلاس وقد وصل عدد البنوك التي اغلقت ابوابها سنة ١٩٣٠ نحو ١٣٢٥ بنك، ثم ارتفع عددها إلى ٢٢٩٤ بنكاً سنة ١٩٣١، وإزاء هذا الموقف المتدهور الذي عرض النظام النقدي والأئتمان للانهار لم تجد الحكومة الأمريكية مناصاً من ان تعلن في ٢٦ آذار ١٩٣٣ ايقاف الصرف بالذهب.

(١) انهيار بورصة (wall street) هو انهيار لسوق الاسهم الامريكية في يوم الثلاثاء ٢٩ تشرين الأوّل ١٩٢٩ والمسمى بالثلاثاء الاسود بعد انهيار سابق لها قبل خمسة ايام في يوم الخميس ٢٤ تشرين الأوّل ١٩٢٩ كأول خطوة للأزمة الاقتصادية العالمية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين والمعروف بالكساد الكبير ، ويعود ذلك الى تفوق العرض على الطلب بشكل خيالي (الشبكة العنكبوتية ، ويكيبيديا).
(٢) طارق العزاوي ،الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الازهر، بغداد، ط٢، ١٩٧٥، ص٢٦٠.
(٣) محمد عبد العزيز عجمية، مصدر سابق، ص٢٢٤.

١- آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على التجارة العراقية (١٩٢٩ - ١٩٣٣)

عانت المجتمعات الرأسمالية من أزمات اقتصادية متعددة اتخذت طابعاً عالمياً بحكم التطورات التي طرأت على العلاقات المتبادلة بين الدول العالم المختلفة، وكانت أوروبا البؤرة الرئيسة لمعظم الأزمات الاقتصادية، بينما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مركز انفجار الأزمة العالمية وانتقلت آثارها إلى أوروبا وإلى معظم بلدان العالم الرأسمالي. (١)

ونتيجة لارتباط السوق العراقية بالأسواق الرأسمالية العالمية ولاسيما الأسواق البريطانية، فقد استمرت آثار الأزمة الاقتصادية في العراق من (١٩٢٩-١٩٣٣) وبحكم الهيمنة البريطانية على التجارة العراقية واعتماد الاقتصاد بالدرجة الأولى على الزراعة، فقد تأثرت المدن العراقية الثلاث بهذه الأزمة، ففي بغداد برزت ظاهرة الركود والكساد التجاري والإفلاس المالي، أثر توقف حركة الاستيرادات إلى العراق. (٢)

لقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة، ولذلك فإن معظم صادرات العراق كانت من المواد الأولية، أمّا استيراداته فكانت من السلع المصنعة، لذلك فإن أي تقلبات في اقتصادات الدولة الرأسمالية انعكست مباشرة على الاقتصاد العراقية ولاسيما تجارة الخارجية والفقرات التالية توضح ذلك.

تعدُّ التجارة الخارجية المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في العراق، الذي كان يعتمد في صادراته آنذاك على المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) قبل البدء بإنتاج وتصدير النفط تجارياً في عقد الثلاثينات، وقد تأثرت تجارة التصدير وكانت أكثرها تأثراً في هذه المرحلة من الأزمة هي التمور وهو المحصول التجاري الرئيس للعراق، إذ كانت تشكل صادراته إلى العالم ٨٠% من هذا المحصول، وهناك أسباب عديدة أدت إلى

(١) كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية (منشورات مكتبة البديسي، ١٩٨٧) ص ٨٧- ٨٩.

(٢) علي حمزة عباس عثمان الصوفي ، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦- ١٩٥٨) رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب)، جامعة الموصل ٢٠٠٤، ص ٨٤.

تدهور تجارة تصدير التمور في هذه المرحلة من الأزمة (١٩٢٩-١٩٣٠) يمكن إجمالها على النحو الآتي: (١)

- ١- انخفاض قيمة الصادرات خلال مُدَّة الأزمة من (٤,١) مليون دينار سنة ١٩٢٩ إلى (٢,٢) مليون دينار سنة ١٩٣٣ بانخفاض قدره (٤٦,٣%) ويفسر الاقتصاديون انخفاض حجم الصادرات العراقية إلى قلة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية وزيادة الإجراءات الحمائية بفرض رسوم كمركية عالية. (٢)
- ٢- الاضطرابات السياسية التي شهدتها الهند سنة ١٩٣٠ وهي السوق الأكبر لهذا المحصول أثرها الكبير على تصدير التمور العراقية (٣).
- ٣- لجأت بعض الدول العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد ثاني أكبر الأسواق المستهلكة للتمور العراقية بعد الهند من زيادة في الرسوم الكمركية على التمور العراقية الواردة إليها، وذلك تشجيعاً لزراعتها هناك (٤).
- ٤- هيمنة الشركات الأجنبية الاحتكارية على تجارة تصدير التمور العراقية وخاصة البريطانية منها، فقد بلغ عدد الشركات البريطانية العاملة في تجارة ذلك المحصول ثمان شركات مما جعلها تفرض الأسعار الواطئة على المنتجين (٥).
- ٥- فرض الحكومة العراقية الرسوم المفروضة على تصدير التمور والبالغ (٣%) على الكارة الواحدة مما شكل عبئاً ثقيلاً على مصدري التمور؛ لأنَّ الحكومة استمرت باستيفائها من الأخذ بنظر الاعتبار الانخفاض الكبير الحاصل في أسعار التمور المصدرة، فبعد ان كانت تستوفي ذلك الرسم على كارة الحلاوة وهي أنواع من

(١) مشتاق طالب حسين الخفاجي ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الآداب، جامعة الكوفة) ٢٠٠١ ، ص ١٠٦-١١٠ .

(٢) العالم العربي، العدد (١١٧١) ، ١٩ نيسان، ١٩٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٠-١١١ .

(٤) كمال مظهر احمد ، العراق في سنوات الازمة الاقتصادية ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، مجلة آفاق العربية ،

العدد (٧) ، بغداد ١٩٨٣ ، ص ٢٢ .

(٥) الخفاجي ، المصدر السابق ، ص ١١١-١١٢ .

التمور من الحلاوي والخضرواي والزهدي وعندما كان ثمنها (٤٠٠) روبية^(١)، استمرت بجباية الرسوم نفسها على الرغم من انخفاض الكارة نفسها إلى اقل (١٧٠) روبية في سنة ١٩٣٠.

ولهذه الأسباب تدهورت أسعار التمور المصدرة خلال هذه المرحلة من الأزمة، فقد قيمة الطن من التمور المصدرة من (١٠,٦) مليون دينار في ١٩٢٩-١٩٣٠ إلى (٥,٤) مليون دينار في السنة التالي.

أمَّا بالنسبة لتصدير الحبوب ولاسيما الحنطة والشعير فهما يمثلان الأساس للاستهلاك المحلي فقد استطاعت تجاوز مشاكل السوق القائمة وانخفاض الأسعار، وذلك بزيادة الكميات المصدرة مستغلين جودة الموسم لسنة ١٩٣٠ ووفرة الحبوب في ذلك السنة، مما ساعد على ذلك أيضًا هو تحول الزراع بين انتاج الحنطة والشعير وفق تغيرات سعر المحصولين واستهلاك الفلاحين لا رخصهما تاركين الاغلى للتصدير لذلك ارتفعت الكميات المصدرة من الحنطة في سنة ١٩٣٠ بنسبة ٩٠% عن سنة ١٩٢٨، وبانخفاض الطلب الخارجي تكسدت كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب منها إلى درجة اصبحت وزنة الحنطة^(٢)، الموصلية من النوع الجيد تباع ب (٦) أنات والشعير ب(٣) أنات^(٣) وكميات الحنطة والشعير المكدسة في لواء ديالى قد بلغت نحو (١٠٠٠) طن، وفي لواء المنتفك (ويشمل معظم مناطق جنوب العراق)(١٨,٥٠٠) طن، وبصورة سنة بلغ مجموع الكميات المكدسة في عموم الالوية حتى نيسان ١٩٣٠ ما

(١) ألك الروبية يعادل ٦٦٦٦ باوند استرليني و ستة الالف وستمئة وستون باوند أي حوالي ٣٢٤٤٣ الف دولار امريكي وكان العراق أثناء الانتداب البريطاني يتبع (ألك - الروبية) حتى حل الدينار العراقي عام ١٩٣٢ محل الروبية كعملة جديدة ولكنه ارتبط بالجنيه الاسترليني ويديره مجلس النقد في لندن .

(٢) وزنة الحنطة تساوي أربعة امداد ، والمد اربع حفنات بكفي رجل معتدل ويساوي بالمقاييس ٦٢٨ مليلتر تقريباً .

(٣) انة (Anna) وهي عملة هندية تستخدم في التداول اثناء الانتداب البريطاني في العراق و قيمتها اربع فلوس

يقارب نحو (١٧٦) الف طن وارتفعت وبعد شهرين فقط، وبالتحديد في حزيران من ذلك السنة إلى حوالي (٢٠٠) الف طن "ولا يقدم احد على شرائها" (١).

اما تجارة الحيوانات فلم تسلم من الأزمة الاقتصادية، فقد كان تجار الموصل يصدرون الابقار والجواميس إلى مصر عن طريق سوريا بنحو ما يقارب (٢٠) الف رأساً سنة (١٩٣٠)، وتجلب هذه التجارة ارباحاً كثيرة للعراق تصل إلى المليون روبية، ولكن حكومتي تركيا وسوريا ضربتا هذه التجارة في الصميم وذلك بمنعها عبور هذه الحيوانات بدعوى وجود الامراض فيها، وأدى هذا إلى أضرار بالغة في هذه التجارة (٢).

لقد كان لطبيعة الاقتصاد العراقي القائم على النشاط الزراعي بصورة رئيسة أثره الواضح في انعكاس الأزمة على هذا النشاط، فقد نجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية انخفاض الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية والحيوانية انخفاضاً شديداً (٣). كما شهدت أسعار الحبوب انخفاضاً حاداً على اثر انخفاض الطلب العالمي، فضلاً عن قيام الاتحاد السوفيتي بإغراق السوق العالمية بكميات هائلة من الحبوب وبأسعار واطئة جداً، وأدى ذلك إلى تكديس الاف الاطنان من الحبوب العراقية في مخازنها لعدم إمكانية صرفها (٤).

وشهد سنة ١٩٣٠ زيادة في كميات تصدير الحنطة، وذلك بسبب جودة الموسم الزراعي لهذا السنة، فازدادت الكميات المصدرة من الحنطة إلى (٩٠٠٤٤) طن سنة ١٩٣٠ مقارنة بسنة ١٩٢٨ إذ بلغت الكميات المصدرة (٩٠٧٦) طن وبنسبة زيادة قدرها (٩٠%) وبعد سنة ١٩٣٠ بدأت الكميات المصدرة بانخفاض مع تقلبات في كمية الصادرات وانخفاض الأسعار نتيجة للارتباك في السوق العالمية، إذ انخفض سعر الطن من الحنطة من (٨٧) روبية (الروبية تساوي ٧٥ فلس) للطن الواحد سنة ١٩٣٠ إلى

(١) مشتاق طالب الخفاجي، المصدر السابق، ص ١١١ - ١١٢.

(٢) جريدة العراق، العدد (٢٩١٥) تشرين الثاني ١٩٢٩.

(٣) كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ١٩٨٧، ص ٩٧.

(٤) خزعل البيروماني، المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٥٥) روبية سنة ١٩٣١ علما ان الطن الواحد كان يباع قبل الأزمة بسعر (٢٠٠) روبية للطن الواحد. (١)

أما الشعير فهو المصول الأخر الذي تعرضت صادراته كمية وقيمة إلى التقلبات خلال مُدَّة الأزمة، إذ بلغت ذروة الكميات المصدرة سنة ١٩٣١ وبالبالغة (١٦١٦١٢) طن وادنى مستوى لها سنة ١٩٣٢ والتي قدرت بحوالي (٦٢٦٥٧) طن، وعند مقارنة قيمة الصادرات مع الكميات المصدرة نلاحظ تفاوت كبير بينهما، وذلك بسبب عدم استقرار الأسعار خلال مُدَّة الأزمة، فبعد إن كان سعر الطن الواحد من الشعير يباع في سنة ١٩٢٩ بسعر (١٢٠) روبية انخفض في اذار سنة ١٩٢٩ إلى (٦٠) روبية فقط، ثم إلى (٥٠) روبية في نيسان ذلك السنة، واستمرت أسعار الشعير بالهبوط إلى ان وصلت إلى (٢٨) روبية للطن الواحد سنة ١٩٣١. (٢)

أما محصول الرز فقد تعرض هو الآخر إلى ظاهرة عدم الاستقرار في صادراته. كانت الأزمة الاقتصادية اشد وطأةً على صادرات التمور، وهو من المحاصيل الرئيسية للعراق، إذ كانت تشكل صادراته اكثر من ثلثي صادرات العالم. (٣)

وقد أدت مجموعة من العوامل إلى تدهور تجارة التصدير للتمور العراقية، ومنها انخفاض الطلب العالمي وما رافقه من فرض رسوم كمركية عالية، فقد انخفضت الكميات المصدرة من التمور من (١٣٢٠٦٨) طن سنة ١٩٢٩ إلى (١١٤٣٠٠) طن سنة ١٩٣٣.

وعند مقارنة قيمة الصادرات خلال مُدَّة الأزمة مع الكميات المصدرة نلاحظ التفاوت الكبير بينهما بسبب عدم استقرار الصادرات فضلاً عن التقلبات في الأسعار، إذا انخفضت أسعار بعض الأنواع المعدة للتصدي من التمور كالحلاوي والخضراوي والزهدي لسنة ١٩٣٠ إلى (١٢،٩٧٠) ، (٤،٥٩٣) ، (٧،٥٦٥) قيمته دينار على التوالي، بعد أن

(١) دار الكتب والوثائق، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الداخلية، ٦١٠٩ / ٣٢٠٩٥٠٧، ١٩٣١، ص ٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣) سعيد عبود السامرائي، اقتصادات العراق، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٤.

كانت أسعار التمور نفسها في سنة ١٩٢٨ كالآتي (١٥،٣٠) ، (٥،٤٤) ، (٨،٦٤) دينار للطن الواحد.^(١)

وبالرغم من التدهور الذي اصاب أسعار التمور في المرحلة الأولى من الأزمة، إلا إن أسواقها تعرضت في المرحلة الثانية إلى كساد مستمر وذلك لتوفر كميات كبيرة منها في الخارج مما انعكس على أسعارها بصورة اكبر من السابق وخاصةً في سنة ١٩٣١، إذا انخفضت أسعار التمور منها الحلاوي والخضراوي والزهدي إلى (٧،٩) ، (٤،٣٢) ، (٥،٢٤) قيمته بالدينار العراقي دينار للطن الواحد على التوالي.^(٢)

وتجارة الأغنام والحيوانات الأخرى لم تسلم من تداعيات الأزمة والأجراءات الوقائية للدول المجاورة للعراق، فضلاً عما كان يفرض في العراق على الأغنام والأبقار والجمال المصدرة إلى الخارج عن طريق الجزيرة - سوريا، ما يعرف ب (الخوة) من قبل شيوخ وعشائر شمر ومنهم الشيخ عجيل الياور^(٣)، مما أدى إلى رفع برقية إلى الحكومة العراقية من قبل تجار واعيان واهالي الموصل يطلبون فيها رفع هذه الضريبة القسرية، وقد عرضت هذه البرقية على مجلس الأمة العراقي، وتم الاتفاق على الغائها في سنة ١٩٣٢ واثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بشكل سنة، وتعرضت البلاد إلى كساد تجاري وضيق اقتصادي ارهقا الناس جميعا، فضلاً عن الميزانية العامة للبلاد التي كانت تعاني من صعوبات دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين وقد نشر تقرير في "جريدة فتى العراق" وتحت عنوان: [العراق يسير نحو الإفلاس].^(٤)

اغرق الاقتصاد العراقي مع بداية الثلاثينات بالمنتجات الرخيصة خصوصاً المصنوعة في اليابان في حين كان العراق لا يملك الحرية الكاملة في اتخاذ الخطوات المناسبة للرد أو الحماية الاقتصاد، وفي الوقت الذي كانت معظم صادراته تستوعبها

(١) الياهو دنكور، الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦، مطبعة دنكور، بغداد، ١٩٣٦، ص ٧٨٥.

(٢) الاخاء الوطني، العدد ٥٣٥، في ٧ كانون الثاني ١٩٣٤.

(٣) عجيل الياور ابن عبد العزيز ابن فرحان باشا الجريا ، شيخ مشايخ قبائل شمر ، ولد سنة ١٨٨٢ في بادية الجزيرة و توفي سنة ١٩٤٠ ، ودفن في مدينة الموصل ، انتخب نائب عن لواء الموصل بالمجلس التأسيسي العراق سنة ١٩٢٤ .

(٤) علي حمزة الصوفي، المصدر السابق، ص ٨٥-٨٧.

بريطانيا، والتي اشترت في سنة (١٩٣١-١٩٣٢) نحو ما يقارب ٦٠% من حبوبه و ٧٠% من جلوده و ٩٠% من قطنه الخام و ٣٠% من تموره المجففة، كما اشتكى التجار العراقيين من البضائع الروسية واليابانية التي اغرقت السوق العراقية، بينما لم تكن تشتري منه الا القليل جداً، فاليابان مثلاً استورد منها العراق سلعاً قطنية وحريرية بقيمة (١٤) مليون روبية في سنة (١٩٣١-١٩٣٢)، بينما كان كل ما استوردته اليابان هو (١٩١) صندوق من التمر المجفف، كذلك فرضت المانيا رسوماً كمركية عالية على الذرة العراقية لمنع المنافسة مع الذرة الالمانيا، فيما فرضت ايران قيوداً على العملة الاجنبية في تجارتها مع العراق (١).

كما شهد الميزان التجاري عجزاً مستمراً خلال مُدَّة الأُزمة، فقد انخفضت الاستيرادات من (٧٠١) مليون دينار إلى (٦٠١٠٢) مليون دينار من سنة (١٩٩٢ - ١٩٣٢) بانخفاض قدرة (١٤%) وبلغ أعلى درجاته سنة ١٩٣٣ بعجز قدره (٣,٨٨٤) مليون دينار (٢).

و بسبب محدودية السلع المصدرة ذات الأسعار المنخفضة وزيادة حجم الاستيرادات من السلع الإنتاجية وخاصةً بعد سنة ١٩٢٩ مؤشراً لصدور قانون تشجيع الصناعات الوطنية (٣). مما دفع الحكومة إلى هذا التشريع للخروج من خناق الأُزمة التي استفحل اثرها كمسنة النسيجية والجلدية والزيوت النباتية والطابوق والجص مما استلزم استيراد المعدات والمكائن الأُزمة لهذه المشاريع (٤).

ونتيجة لانخفاض الطلب العالمي على المواشي ومنتجاتها انخفضت أسعارها في الأسواق الداخلية والخارجية، إذ انخفض ثمن المصران من شلنين إلى شلن و ٦ بنسات [الشلن = ٥٠ فلس]، كما انخفضت ليرة الصوف إلى (١٠) بنسات بعد أن كانت تباع سنة

(١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢) زهير جواد الفتال، حضارة العراق، التجارة، الجزء الثاني عشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٦٣.

(٣) قانون الصناعات الوطنية فقد أسهمت الحكومة البريطانية في نشوء بعض الصناعات الاستهلاكية الوطامية التي استمرت في تطبيق هذا القانون ' ففي سنة ١٩٣٢ تم إعفاء خمسة معامل .

(٤) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

١٩١٧ ب (٢١) بنس، وبعد إن كان المصران يباع في الولايات المتحدة بربوية وربع سنة ١٩١٧ انخفض سنة ١٩٣٠ إلى عشرة أنات. (١)

كما تدهورت قيمة الصادرات من الصوف خلال مُدَّة الأزمة، إذا انخفضت قيمة الصادرات من (٦٢٨٢٥٦) دينار سنة ١٩٣٠، ثم استمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (١٣٢٤٧٢) دينار ونسبة انخفاض قدره (٨٠٪).

اما القطن فهو الآخر كسدت أسواقه وانخفضت أسعاره، مما أدَّى إلى تدهور كبير في إنتاجه فبعد أن كان مجموع إنتاج القطن سنة ١٩٢٨ حوالي (٥٢٠٢) بالة^(٢) انخفض إلى (٤١٠) بالة سنة ١٩٣٢. (٣)

وقد كان لتدهور الإنتاج والأسعار لمحصول القطن انخفضت قيمة الصادرات منه إلى (٧٤٨٣) دينار سنة ١٩٣٣ بعد أن كانت قيمة الصادرات سنة ١٩٢٨ حوالي (٦٩١٢٣) دينار.

وهكذا الحال بالنسبة لبقية مفردات تجارة التصدير التي تعرضت إلى الكساد في مُدَّة الأزمة بسبب انخفاض الطلب العالمي وعدم استقرار الأسعار في السوق العالمية، مما أدَّى إلى تكس كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب التي لم يتقدم احد بشرائها إلا بأسعار بخسة لذلك هجر معظم الفلاحين الزراعة وانتشرت البطالة على نطاق واسع بين الفلاحين، وبرزت حركات الإفلاس بين التجار بصورة لم يشهد تاريخ العراق مثيلاً لها. (٤)

اما فيما يتعلق بالاستيرادات فأنها لم تكن بأحسن حالاً، إذا نجم عن تدهور القوة الشرائية للسكان إلى انخفاض امكانية استيراد السلع الأجنبية من الخارج، ولم يقتصر

(١) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٢٩، الجلسة (٢٤) في ٣ شباط ١٩٣٠، ص ٧٩.

(٢) (البالة = ١٨١ كغم).

(٣) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، المطبعة الامريكية، بيروت، لا توجد سنة الطبع، ص ٧٩.

(٤) محاضر مجلس النواب، مصدر سابق، ص ٣٦٣.

الأمر على ذلك بل امتد ليشمل السلع المعفاة من الرسوم الكمركية، وذلك لركود الحركة الإنتاجية والإنشائية خلال مُدَّة الأزيمة.^(١)

لقد حصل تقلبات في مفردات تجارة الاستيراد الرئيسية للعراق، وتفاوت نسبة الانخفاض في الاستيراد من سلعة إلى أخرى نتيجة لانخفاض القوة الشرائية من جهة وطبيعة مرونة الطلب على السلع بكونها ضرورية أو كمالية.^(٢)

ولقد انخفضت الكميات المستوردة من كل من الشاي والسكر والمنسوجات والملابس والمكائن والاختشاب والصابون لسنة ١٩٣٣ مقارنة بسنة ١٩٢٨ وبالنسب التالية ، الشاي (٤١%)، والسكر (٣٢%)، والمنسوجات (٩٣%)، والملابس (١٤,٣%)، والمكائن (٢٠%)، والاختشاب (١٩%)، والصابون (٩٣%) على التوالي.

ومن جهة أخرى نلاحظ زيادة الاستيرادات من المعادن والسيارات، اذا ارتفعت قيمة الاستيرادات للمعادن من (٢٤٩٣٧٢) دينار وللسيارات (٢٢٥٧٣٣) دينار سنة ١٩٢٨ إلى (٨٦١٨٤٦) دينار، (٣٨٣٥٨٧) دينار لسنة ١٩٣٣ على التوالي، ويعزى ذلك إلى إنشاء بعض الصناعات الجديدة وتوسيع صناعات أخرى مستفيدة من قانون تشجيع المشروعات الصناعية رقم (١٤) لسنة ١٩٢٩ والذي تضمن بعض الامتيازات والمساعدات للنهوض بالصناعة الوطنية واعفاؤها من الرسوم الكمركية.^(٣)

ولكن من المفارقات التي تشير الانتباه زيادة الاستيرادات من المشروبات الروحية لسنة ١٩٣٣ وبنسبة قدرها (٤١%) مقارنة بسنة ١٩٢٨ وهي من السلع الكمالية، وربما يعزى ذلك إلى الحالة النفسية التي يتعرض لها مواطني البلد نتيجة للأزمات الاقتصادية فيؤدي ذلك إلى زيادة الإدمان.^(٤)

(١) محمد سلمان الحسن، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٩- ١٩٥٨، ج٢، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٣) غسان محمد العبطان، حضارة العراق، الصناعة، الجزء الثاني عشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص ٦٨-٦٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٩.

مميزات التجارة الخارجية (استيراد وتصدير):

تعرض العراق للاحتلال البريطاني مع بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، وفرضت انتدابها سنة ١٩٢٠، وبذلك تعمق ارتباطه بالسوق الرأسمالية، وخاصةً الأسواق البريطانية ومستعمراتها، لاسيما وان النظام النقدي في العراق كان يستخدم الروبية الهندية منذ الاحتلال البريطاني وحتى إصدار العملة العراقية سنة ١٩٣٢، مما أدى إلى توثيق العلاقات التجارية بين العراق من جهة، وبريطانيا والهند من جهة أخرى.^(١)

لقد ارتفعت الصادرات العراقية أثناء الأزمة إلى بريطانية من (٢٦,٥٨%) سنة ١٩٢٨ إلى (٣١,٣٥%) سنة ١٩٣١، وبالرغم من إن الصادرات العراقية للهند كانت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات حتى سنة ١٩٣١ إلا إنها بدأت بالانخفاض بعد هذا التاريخ، إذا انخفضت إلى (١٠,١٦%) سنة ١٩٣٣، وذلك بسبب إلغاء التعامل بالروبية الهندية.

ونلاحظ إن الصادرات العراقية إلى الدول الأخرى تميزت بحالة عدم الاستقرار خلال مدة الأزمة، وانخفضت بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية (باستثناء المانيا) منها الولايات المتحدة (١٢,٥٦%)، فرنسا (٢,٤٠١%)، هولندا (٠,٢٠%)، بلجيكا (١,٧٧%)، استراليا (٠,٩٧%) سنة ١٩٣٣ على التوالي مقارنة بسنة ١٩٢٨، وذلك بسبب قلة الطلب نتيجة الأزمة العالمية.

أما بالنسبة للدول المجاورة للعراق والبلاد العربية فقد تفاوتت نسبة الصادرات إليها ولكن بنسب متواضعة.^(٢)

وما يتعلق الأمر بتجارة الاستيراد، فقد تدهورت قيمة الاستيرادات خلال مدة الأزمة بالنسبة لمعظم الدول التي يستورد منها العراق بما فيها بريطانيا والهند، إذ انخفضت استيرادات العراق من بريطانيا والهند من (٣٧,٤%)، (٢٠,٩%) سنة ١٩٢٨ إلى (٣٣,٦٤%)، (٨,٩٠%) سنة ١٩٣٣ على التوالي، علماً إن معظم استيرادات العراق من

(١) مظفر حسين جميل، سياسة العراق التجارية، القاهرة، ١٩٤٩، ص ١٣٩.

(٢) مظفر حسين جميل، مصدر نفسه، ص ٢٣١.

الهند كانت من الشاي والقهوة والأخشاب، أما استيرادات العراق من بريطانيا فكانت من المعادن والمكائن والأقمشة. (١)

ومن ابرز التحولات التي حدثت خلال النصف الثاني من الأزمنة هي احتلال اليابان المركز الرابع سنة ١٩٣٢، علماً إن اليابان كانت تحتل المركز الرابع عشر سنة ١٩٢٩. (٢)

وكانت أهم السلع المستوردة من اليابان هي الأقمشة والحرير الطبيعي والصناعي والملابس الداخلية والغزل والمصنوعات الفخارية والزجاجيات والاسمنت، وكان لتوسع الصناعات الخفيفة في اليابان ورخص أثمانها بسبب خروج اليابان عن قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ وبالتالي تقويم ألبين بأقل من قيمته بالنسبة للإسترليني والدينار العراقي أثراً كبيراً في تنشيط حركة الاستيراد. (٣)

بالرغم من تعدد منا شئ الاستيراد، فأن عدداً محدداً من الدول كانت تشكل تجارتهم الجزء الأكبر من إجمالي استيرادات العراق وهي إيران، بلجيكا، ألمانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، فضلاً عن بريطانيا والهند كما اشترنا إليها سابقاً ، أما استيرادات العراق من الدول المجاورة والعربية فكانت على نسب متواضعة. (٤)

(١) محمد سلمان الحسن، مصدر سابق، ص ٢٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٣) مظفر حسين جميل، مصدر سابق، ص ٢٣١.

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .

٢- اثر الأزمة الاقتصادية على الحياة الاجتماعية في العراق :

منذ أن بدأت الأزمة الاقتصادية العالمية تعصف بالاقتصاد العالمي، الا وقد ظهرت اثارها السلبية في الاقتصاد العراقي وقت مبكر أيضاً، وحالة من التدهور في أسعار المنتجات الزراعية في أسواقها المحلية والعالمية^(١) وشلت حركة التجارة الخارجية.^(٢)

ومن نتائجها حالة من الفوضى الاقتصادية المتمثلة في حالة الضائقة المالية والافلاس لدى الشريحة الاقتصادية بأرقام أضعاف ما كان في السنوات التي سبقت الأزمة^(٣) إذ أن غرفة تجارة بغداد (تأسست بموجب القانون ٤٠ سنة ١٩٢٩) قدمت طلباً إلى وزارات العدلية والمالية والداخلية، بإصدار أوامرها إلى مديرية جوازات السفر، يقتضي بمنع التجار من مغادرة البلاد قبل تسديد ما بذمتهم من ديون^(٤). ومن حالة الضائقة المالية ظهرة انتشار ظاهرة التعامل بالغش في البضائع المختلفة كالدهن الزائف والشاي المغشوش التي أخذت تغزو السوق بشكل استدعى إثارته أمام المحاكم وإدارة الصحة التي

(١) بقيت الحبوب والتمر رغم التنزيلات الكبيرة في اسعارها مكدسة في الموانئ العراقية وبخاصة التمر التي كانت تشكل تجارته في العراق ثلثين او اربع اخماس صادرات العالم، اذ اضطر معظم اصحاب المكابس وبخاصة في البصرة الى غلق مكابسهم لبقاء كميات كبيرة منه مكدسة في الميناء بحيث ان مجيء ١٠٠ باخرة تجارية الى الميناء خلال يومين لم يؤثر على اسعاره ولو نسبياً. العالم العربي العدد ١٨٥٠ في ٢٦ / ٣ / ١٩٣٠ والعدد ١٩٢٣ في ٣ / ٨ / ١٩٣٠ والعدد ٢٠٠٦ في ٢٣ / ٩ / ١٩٣٠ وينظر محمد سلمان الحسن، المصدر السابق، ص ١٣٩.

(٢) بلغ معدل قيمة البضائع لعام ١٩٢٩ بحدود ٥٦،٤٤٨،٢٨٥ ربية للصادرات و ٩٨،٢٣٢،٨٤٠ ربية للواردات انخفضت اثر الازمة في سنتها الاولى الى ٤٠،٧١٢،٦٤٢ ربية للصادرات و ٧١،٣٨١،٦١٥ ربية للواردات. متي عقراي، العراق الحديث، بغداد، ١٩٣٦، ص ١٤٢.

(٣) بلغت مظاهر افلاس التجار حدا غير طبيعياً، فقد وصلت اعدادهم ما بين تشرين الثاني ١٩٢٩ الى ايار ١٩٣٠ بحدود ٧١ تاجر توقف عن الدفع بلغ اعدادهم بالعاصمة وحدها ٤٨ تاجر في حين لم يصل اعداد المفلسين في عام ١٩٢٨ عن ٨ اجر عام ١٩٢٩ عن ١٧ تاجر. مجلة لغة العرب ج ٢ سنة ٩ - ١٩٣١ ص ١٥٩ ج ٥ سنة ٨ - ١٩٣٠، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

(٤) العالم العربي، العدد ١٩٩٧ في ١٢ / ٩ / ١٩٣٠ والعدد ٢٣٩٢ في ٣١ / ١٢ / ١٩٣١.

كانت تضع في كل يوم يدها على تلك البضائع^(١). ومن جانب آخر ولدت حالة المعاناة للملاكين والاستياء الكبير في نفوسهم أن أدت بهم إلى إهمال الزراعة^(٢). ولهذا أطلق فلاحوا الجنوب على سنوات الأزمة اسم سنوات اللوعة^(٣).

ومن جهة أخرى انتشرت الرشوة وبلغت حدًا غير طبيعي في دوائر الدولة، إذ صارت بسبب الضائقة المالية شيئًا ضروريًا بالنسبة لهم ، ومن جانب ذلك انتشرت ظاهرة الاختلاس أيضًا، إلى درجة أنها ظهرت بدوائر الأوقاف؛ إذ ضبط مدير واردات الأوقاف باختلاسه مبلغ ٥ الف روبية^(٤)، والصحف المحلية الصادرة تكفي لإعطاء صورة واضحة عن مدى انتشار ظاهرتي الرشوة والاختلاس وتقديم مرتكبيها أمام المحاكم وقيام الدولة بتشكيل عشرات اللجان الانضباطية بشكل يلفت النظر، لدرجة أن شكّلت واحدة منها في مجلس الوزراء والأخرى في وزارة الدفاع^(٥).

ومن نتائج تأثير الأزمة دفعت الأوضاع إلى انتشار جرائم السرقة وتفنن اللصوص في حوادثها، ولم ينجُ من أيديهم حتى الاماكن المقدسة، ففي ليلة ٢٠ نيسان ١٩٣٠ سرق للصوص من مرقد وضريح الإمام الشيخ المعروف معروف الكرخي^(٦) في جنوب الكرخ سرقوا كل ما وصلت إليه أيديهم من ستائر وسجاد^(٧).

ومن ثم اتسعت حوادث السرقة؛ إذ شكّلت عصابات خاصة بهذا الغرض انتشرت في أماكن عديدة من البلاد ولاسيما في البصرة^(٨). وعزز نشاطها ما كانت تحصل عليه

(١) العالم العربي العدد ١٧٧٢ في ٢٠ / ١٢ / ١٩٢٩ - العدد ١٨٢٢ في ٢٠ / ٢ / ١٩٣٠.

(٢) العالم العربي، العدد ١٩٦٠ في ٢٧ / ٨ / ١٩٣٠.

(٣) كمال مظهر احمد ، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٤) منتشا شفيلي. أ.م، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، ١٩٧٨، ص ١٨٩.

(٥) جريدة العراق العدد ٣٠٥٧ في ٢٢ / ٤ / ١٩٣٠ وينظر مجلة لغة العرب ج ٢، ١٩٣١، ص ١٥٨.

(٦) مقبرة وجامع معروف الكرخي وهو احد العباد الزاهدون ، توفي في بغداد سنة ٨١٥ م وفن في مقبرة باب الدبر العتيقة التي تقع على جانب بغداد الكرخ .

(٧) المصدر نفسه.

(٨) العالم العربي، العدد ٢٠٣٥ في ٢٥ / ١٠ / ١٩٣٠ ينظر العراق العدد ٢٢١، ٣ في ٤ / ٣ / ١٩٣١.

من الأسلحة المهربة التي غالباً ما كانت تقع بيد الدولة وتعطي لنا ارقام المصادر منها صورة عنها ففي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد الأسلحة المصادرة بحدود ١٤١٨ مع الاعتدة.^(١) ومن جانب آخر شجعت تلك الظروف إلى انتشار الفساد الأخلاقي بشكل غير طبيعي ولاسيماً في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل؛ إذ عجزت الدولة الحد من انتشار ظاهرة الفحش السري لدرجة أنها اضطرت في سنة ١٩٣٠ إلى إصدار قانون خاص بالبغاء، أجاز ممارسته علناً وخصصت دوراً رسمية (المنزول) لهذا الغرض وبلغ عدد التي أُجيز منها في السنة نفسها ١٥٥ دار دخلتها ٥٣٧ مومس وأخضعتهن الدولة للمراقبة المستمرة من الشرطة والصحة بما يكفل صيانة الأمن والصحة العامة.^(٢)

لكن ذلك لم يعالج إلا جزءاً محدوداً من تلك المشكلة، بل فتح باب المشكلات على مصراعيه فقد انتشرت حالات تعرض المومسات إلى القتل من ذويهم غسلًا للعار، الأمر الذي دفع عدد كبير منهن إلى ممارسة البغاء السري وسجلت الإحصائيات الرسمية حالات ذلك ب ٩٨٢ جريمة أخلاقية.^(٣)

ونتج عن هذا الانفتاح إلى ازدياد عدد المصابين بالأمراض الزهريّة كالسفسلس والسيلان التي ارتفعت ارقامها ما كان قبل سنوات الأزمة.^(٤)

وفي الوقت نفسه فإن الأسباب التي كانت تدفع المومسات إلى ممارسة البغاء هي الأسباب نفسها التي كانت تؤدي إلى حدوث حالات هنك العرض، ولاسيماً المشكلات العاطفية وغلاء المهور التي ارتفعت ارتفاعاً فاحشاً في سنوات الأزمة، وبهذا ارتفعت إحصائيات جرائم هنك العرض من ١٩٤ جريمة في سنة ١٩٢٩ إلى ٢٣٦ جريمة في سنة ١٩٣٠ وأغلبها كان يقع بين العشائر^(٥)، ومن ضمن تلك الأزمة فقد شجع انتشار

(١) الحكومة العراقية، المصدر السابق، بغداد، ١٩٣٢، ص ٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦-٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦-٥٨.

(٤) بلغ عدد المصابين في عام ١٩٢٦ بمرض السفسلس ٦٩٣٩ والسيلان ٦٠٨٥ كاعلى نسبة قبل الأزمة، في حين سجلت الاحصائيات حالات الاصابة في السنة الاولى من الازمة في عام ١٩٢٩ بحدود ١٤،١٨٤ بالسفسلس و ٨،٦١٤ بالسيلان. متي عقراوي، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

(٥) الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص ٤٥.

شرب المسكرات ومحلات الرقص والغناء التي كانت ترتادها راقصات أجنبيات إلى انتشار الفحش ولاسيما أن أغلبهن كان يتميز بسوء سلوكهن ومخالفتهن الأنظمة والقوانين^(١). وأدت تلك الظروف إلى انتشار الفساد الخلقي كان سبباً في جعل حالات العثور على اللقيط ما لوفه بالمجتمع، إذ بلغ ما عثرت عليه الجهات الرسمية في سنة ١٩٣٠ بحدود ٢٦ لقيطاً، وهو لا يشكل الرقم الواقعي قياساً لحالة الفساد التي وصلت إليها البلاد. ومن جانب آخر شجعت ظروف الدولة الصعبة إلى فقدان الأمن بانتشار العصابات والأشقياء في المدن الكبيرة، ونفشت بسبب ذلك جرائم القتل والموت المشتب به والخطف بشكل ملحوظ، بلغت إحصائياتها في سنة ١٩٣٠ بحدود ٩٠٥ جريمة قتل و ١٠٧ جريمة خطف^(٢).

ولقد كان سبباً في ارتفاع الأصوات المطالبة في قطع سبيل الجرمين وإرسال البعثات البوليسية المتخصصة في مختلف الجرائم^(٣)، وزيادة أعداد الخفراء الليليين والدوريات الاعتيادية في داخل وخارج المدن علاوة على زيادة قوة الشرطة^(٤). ومن آثار الأزمة على المجتمع عكست بنتائج سلبية بظهور تناقضات وإفرازات عديدة كانت تتضاعف يوماً بعد يوم، إذا انتشرت ظاهرة الانتحار والمفقودين والمتشردين^(٥). وكذلك ارتفعت نسب حالات الإدانة في المحاكم من ٥٦% في سنة ١٩٢٩ إلى ٦١% في سنة ١٩٣٠^(٦). ومن ثم نفذ حكم الإعدام بـ ١٤ شخص في السنة نفسها، كما عجت السجون بالسجناء والموقوفين وارتفعت أعدادهم من ١٤٥٨٤

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٤ - ٥٩ - ٦٧.

(٣) العالم العربي العدد ١٨٧٩ في ٣٠ / ٤ / ١٩٣٠ والعدد ١٩٠٠ في ٢٥ / ٥ / ١٩٣٠.

(٤) رفعت الدولة ميزانية الشرطة من ٨،١٨٦،٢٨٠ ربيبه في عام ١٩٢٩ الى ٨،٢٣٧،٥٠٠ ربيبه في عام ١٩٣٠ وتخصيص مبالغ جديدة بلغت ١،٢٢٠،٥١٠ ربيبه في العالم نفسه اضافة الى زيادة قوة الشرطة بتعيين ٥٧٠ شرطي الى جانب القوة السابقة. الحكومة العراقية، المصدر السابق، ص ٥٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٦) العالم العربي العدد ٢٠٣٥ في ٥٢ / ١٠ / ١٩٣٠.

سجين في سنة ١٩٢٧ كأعلى حد قبل الأزمة إلى ١٧٥٧٢ سجين في سنة ١٩٢٩ وإلى ٢٠٠٢٢ سجين في ١٩٣٠. (١)

وفي الوقت نفسه امتد تأثير الأزمة على جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى، وشمل التعليم والصحة والمعتقد أيضاً ولاسيما أنه قد هيأت العوامل الجانبية المباشرة وغير المباشرة فرصة في مضاعفة سلبياتها، إنَّ العقلية التي كان يتميز بها المجتمع العراقي لم تكن في حينها وبنسبة عالية مهياً في تقبل الاصلاحات الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها لعدم وجود حيزا واضحا لذلك في تفكيرها ولاسيما بين وسط المجتمع العشائري الذي شكلت نسبته بحدود ٧٥% من مجموع السكان في سنة ١٩٣٠. (٢)

وكان جل عناية ذلك الوسط منحصراً على الناحية الاقتصادية التي كانت تأخذ بحكم مستواه وتفكيره الأولوية على النواحي الأخرى، ولهذا لم يلفت منه أي عناية واضحة تجاه النواحي الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية الأخرى حتى من بين أبناء العشائر الذين شغلوا المناصب الحساسة في الدولة، وأتضح ذلك الإهمال بشكل خاص في منطقة عشائر الفرات الأوسط، إذ لم يكن هناك أي عناية منها نحو القطاعات الخدمية والتعليمية في الريف والمدن على حدٍ سواء (٣)، وحتى التي كان لها دور مهم في تطوير مستواه الاقتصادي فعلى الرغم من قيام الدولة في فتح كلية الزراعة ومنذ سنة ١٩٢٦ بهدف تطوير أبناء العشائر في تعلم أساليب الزراعة الحديثة نجد أن أغلب أبنائهم لم يعيروا لها أهمية على الرغم من الخدمات المجانية التي كانت تقدمها الكلية للطلبة (٤). هذا الوضع كان واحد من الصور البارزة التي أكدت حالة التخلف الثقافي عموماً التي ضاعفتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت منها البلاد خلال الأزمة.

ومن جانب آخر فإنَّ إجراءات الدولة التي وضعتها في معالجة الوضع الاقتصادي المتدهور كان سنة إضافياً في تأكيد حالة ذلك التخلف.

(١) الياهو دنكور، المصدر السابق.

(٢) محمد سلمان الحسن، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٣) الحكومة العراقية، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنوات من ١٩٢٤-١٩٣٨، بغداد ١٩٣٨، ص ١.

(٤) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، بيروت، ١٩٣٨، ص ١٩٩.

إنَّ البرنامج الذي وضعته وزارة نوري السعيد الأولى سنة (٢٣ اذار ١٩٣٠ - ١٩٣٠ تشرين الأوَّل ١٩٣١) بغلق عدد من المؤسسات التعليمية العالية كجامعة ال البيت ودار المعلمين الأوَّلية وكليتي الزراعة والهندسة^(١). وقللت من أعداد طلبة البعثات الخارجية^(٢). وكان ذلك عاملاً في تكثيف نشاطات الجهات الأجنبية في هذا الميدان بهدف تحقيق اهدافها السياسية والدينية والاجتماعية وغيرها. اذ نال التعليم الأجنبي في البلاد الدعم الكبير من قبل الجمعيات والجاليات الأجنبية المختلفة. وأسست المدارس الخاصة ومنها الجمعية العراقية الأمريكية في سنة ١٩٣٠ على إثر زيادة ادموند ولش (Admond Walsh)^(٣) الاستاذ في جامعة جورج تاون الأمريكية لدراسة مستوى التعليم في المدارس الكاثوليكية في البلاد كما نشطت الإرساليات في الموصل وكركوك والجمعيات الأمريكية أيضاً في تأسيس مدارس عديدة في المدن المهمة بغداد والبصرة والموصل وبلغ عدد التي فتحت خلال سنوات الأزمة بحدود ٢١ مدرسة وهو عدد مقارب للمدارس الأجنبية التي فتحت في المُدَّة الممتدة بين سنتي ١٩٢١ إلى ١٩٢٨ وبلغ ٢٢ مدرسة^(٤). وكذلك لاقت هذه المدارس إلى جانب الدعم المادي الاجنبي، دعم ومساندة الحكومة العراقية. وخاصة بالنسبة لمدارس الاليانس والاثورين والأرمن التي اخذت تتفق عليه الدولة بسخاء ولاسيماً بعد التعديل الذي أُجري على ميزانية التعليم في سنة ١٩٣٠.^(٥)

ونجد أنَّ النفقات التي كانت تحصل عليها المدارس الإسلامية من الحكومة العراقية كانت ضئيلاً جداً.^(٦)

(١) إبراهيم خليل احمد، تطور التعليم في العراق ١٨٦٩ - ١٩٣٢، ط١، البصرة، ١٩٨٢، ٢٨٢.

(٢) الياهو دنكور، المصدر السابق، ص٥٩٧.

(٣) الأب أدموند ولش (Admond Walsh) هو احد استاذة جامعة جورج تاون الامريكية بعد زيارته للعراق درس أحوال التعليم في المدارس الكاثوليكية .

(٤) غانم سعيد، التعليم الاهلي في العراق، بغداد، ١٩٧٠، ص٩٢ - ٩٦.

(٥) عدلت ميزانية التعليم في عام ١٩٣٠ عما كان في عام ١٩٢٩ من ٢٧٨٨٥٠ ربية الى ٢٨٨٠٧٥ ربية. الحكومة العراقية، التقرير السنوي عن سير المعارف للسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤، بغداد، ١٩٣٤، ص١.

(٦) طالب مشتاق، ووراق ايامي ١٩٥٨ - ١٩٥٨، ج ١، ط ٢، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٠٣.

٣- مُدَّة الانتداب البريطاني على العراق ومظاهر الأزمة الاقتصادية :

وبحلول السنة الثاني للأزمة الاقتصادية العالمية كانت قد تعمقت آثارها بالاقتصادية البريطاني؛ ولهذا اندفعت الأخيرة بخطوات اقتصادية لمعالجة أزمته، وإذ ألغت الغطاء الذهبي للباون وأوجدت الكتلة الاسترلينية^(١) ونتج عن ذلك اندفاع الذهب من الدول التابعة لها أو المرتبطة بها بشكل غير طبيعي في سنة ١٩٣١ الذي عزز في النهاية من وضع اقتصادها المتدهور^(٢). وكذلك زاد من ارتباط الاقتصاد العراقي باقتصادها، إذ ضاعفت من احتكارها لتجارة التمور العراقية، كما احتفظت بمرتبة الأولوية في حجم تجارة الصادرات والواردات العراقية والتي بلغت ٨٠% من بين الشركات التجارية المتعاقدة مع العراق^(٣). وكذلك رفعت من معدل الضرائب التي كانت تستعملها لنفقات تغطية جيشها وانتدابها على العراق بدلاً من استخدامها لمعالجة العجز المتراكم الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة مبررة ذلك إلى محدودية الأموال المتوافرة في معالجة المشكلات التي تعاني منها الحكومة العراقية في حين أنّ الضرائب التي حققتها بريطانيا كانت أكثر عبئاً عن التي في العهد العثماني للدقة في جبايتها في الأولى^(٤). وكان ابرز ما حققته بريطانيا جراء اجراءاتها الاقتصادية مع العراق ان اصبحت المجهز الرئيس للسوق العراقية بما يعادل ثلث قيمة تجارة الواردات^(٥). ومن جهة أخرى كانت سبباً في

(١) اتخذت بريطانيا أمراً كان من شأنه التحقيق عن كاهلها التأثير بالازمة الاقتصادية واصدر قانون العملة العراقية المرقم ٤٤ لسنة ١٩٣١ ، اشترط على لجنة العملة العراقية التي ستتولى اصدار العملة العراقية ان يكون الدينار العراقي الذي ينقسم الى الف فلس يعادل الجنيه الاسترليني الذي كان يعتمد على احتياطي الذهب ، كمال مظهر احمد ، تطور الحركة التجارية في العراق ١٩١٤ / ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٦ .

(٢) مظفر حسين جميل، المصدر السابق، ص ٣٥٨ .

(٣) طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة دراسة تاريخية ١٩١٥ - ١٩٥٦ ، البصرة، ١٩٨٤ ، ص ٢٤ .

(٤) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ، ترجمة سليم طه التكريتي، ط١، بغداد، ١٩٨٨ ، ص ٣١٢ .

(٥) نوري عبد الحميد خليل (خدمات وكلاء التاج للحكومة العراقية ١٩٢٩ - ١٩٤١)، المؤرخ العربي،

العدد ٢٢ ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٣ .

جعل الخزين العراقية في عجز مستمر بلغ معدل للسنتين الأوليتين لازمة بما يقارب ٥,٣ مليون روبية^(١).

وكذلك أقرت لوائح قانونية بخصوص تخفيض رواتب الموظفين والمتقاعدين^(٢). وصادرت كذلك قرارات في الغاء خدمات كبير من الموظفين والعمال^(٣). وهذه القرارات لم تجد طريقها للتطبيق على الموظفين في الوزارات العراقية أو الشركات الأجنبية الأخرى؛ إذ بقيت على حاله بل تمتعت بامتيازات كبيرة وعلى الرغم من اعداد الموظفين البريطانيين كانت زائدة على الملاك ولم يكن لوجودهم اي مبرر، ولم تتجرأ الحكومة العراقية التدخل أو الاستغناء ولو بعدد قليل منهم أو القيام باي إجراء يمس تقليل رواتبهم التي كانت تفوق ما كان يأخذها نظيره العراقي عدة مرات^(٤). وعلاوة على حالات بذخهم وتبذيرهم المتجاوزة لحدودها، وعدم شعورهم بالمسؤولية الاقتصادية وتلاعيبهم في مقدرات البلاد الاقتصادية خلال الأزمة التي بلغت حدًا لم تتحمله حتى بعض الأوساط المعروفة بموالاتها المكشوفة لبريطانيا^(٥). وعلى الرغم مما حققته الحكومة العراقية في اصدارها لتلك القرارات والتشريعات كان عاملا في رفع إيراداتها المالية بأرقام مضاعفة، ولاسيما بالنسبة للضرائب الكمركية ورسوم الإنتاج^(٦)، وذلك كان من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي انعكست آثارها السلبية على الجوانب الاقتصادية؛ إذ عمقت من أزمة الشريحة الاقتصادية، بمضاعفة حالات الافلاس لدى التجار، وكما اضطر أغلب الملاكين إلى بيع أملاكهم بأبخس الأثمان لتسديد ديونهم، وقد نشط على أثرها المرابون الجشعون مستغلين حالة

(١) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ٢٦٦ - ٢٧٢ - ٣٥٤.

(٣) صدى العهد العدد ٤ في ٧/٨ / ١٩٣١. وينظر منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٤) محاضر مجلس النواب اجتماع سنة ١٩٣٠، ص ٢٤٩. وينظر ستيفن همسلي لون كريك، المصدر السابق، ص ٣٠٣.

(٥) جريدة العراق العدد ٣٩٣٦ في ١٤/١٢/١٩٣٢.

(٦) بلغ المستحصل من الضرائب الكمركية ورسوم الانتاج لعام ١٩٣٠ بحدود ٢٧٦ لك ربيه وهذا الرقم اضعاف ما استحصل خلال الحرب العالمية الاولى البالغ ٥٤ لك ربية. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

التردي الاقتصادي فنزلوا ميدان التجارة واسترهنوا الملاك الزراع وعقاراتهم التي وصلت في بعض الأحيان إلى ٣٠% وكما راجت تجارة العرصات بشكل غير طبيعي حتى أن بعض التجار الأثرياء ألغوا في سنوات الأزمة شركات خاصة في هذا الشأن^(١)، الأمر الذي كان سبباً في عزوف أغلب الملاكين عن مهنة الزراعة وتحولهم إلى الاستثمار العقاري في بغداد بعد أن وجدوا في هذا الميدان المغري شكلاً من أشكال الاحتفاظ بالثروة.^(٢)

ومن نتائج الإجراءات البريطانية والحكومة العراقية وكما هو معلوم سيطرة بريطانيا على قرارات الحكومة العراقية التي عمقت فيها الأزمة الاقتصادية وكانت نتائجها السلبية أعمق على الحياة الاجتماعية؛ إذ ضاعفت من تعاطي الرشوة والاختلاس فلم تتمكن الدولة من السيطرة عليهما^(٣) ومن جها أخرى ارتفعت جرائم السرقة بأرقام غير طبيعية وصلت إحصائيتها المعلنة إلى ٣٠٠٧ جريمة وهذا الرقم فاق ما وقع من السنة الأولى من الأزمة^(٤). والتي كان أغلبها في القسم الجنوبي من البلاد، كما نشطت جرائم تهريب الآثار إلى جانب السرقات الأخرى، فقد استغل بعض التجار ولاسيماً في بغداد حركة التنقيب عن الآثار التي نشطت في منطقة كيش الأثرية وشكلت عصابات في هذا الميدان وغالبا ما كانت تقع مصادمات عديدة بينها وبين شرطة المنتفك^(٥). ومن جانب آخر كذلك انتشرت ظاهرة اللعب بالقمار انتشاراً واسعاً؛ إذ ارتفعت الاصوات على صفحات الجرائد تطالب الجهات الرسمية الحد من تلك المظاهر^(٦).

وفي الوقت نفسه شجعت ظاهرة الفساد الاجتماعي إلى انتشار تعاطي مخدرات الأفيون ولاسيماً أن نشاط تهريبها كان سنة لا في انتشارها، فعلى الرغم من ان الدولة سمحت في تجارتها رسمياً إلا أن بعض تجارها التجأوا إلى تجارة التهريب تهريباً من

(١) العالم العربي العدد ٢٢٤٠ في ١٩٣١/٧/٤ والعدد ٢٢٩٩ في ١٩٣١/٩/١١ والعدد ٢٣٧٠ في

١٩٣١/٢/٢. وينظر الايام العدد ٢٢ في ١٩٣٠ /٢ /٢٧ والعدد ٢٣ في ١٩٣٠/٣/١.

(٢) محمد سلمان الحسن، المصدر السابق، ص ٣٠٥.

(٣) الحكومة العراقية، التقرير الاداري لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣١، بغداد، ١٩٣٣، ص ٥٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥) الحكومة العراقية، التقرير السنوي للشرطة العامة لسنة ١٩٣١، ص ٦٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٦٤ - ٦٥.

الرسوم الكمركية، وعلى الرغم من ذلك فإن ما تمكنت منه الدولة في مصادرة هذه المواد من خلال تجارة التهريب كانت مقاربة في حجمها للتي بلغ في انتشارها في التجارة الشرعية؛ إذ كانت جرائم تهريبها في ارتفاع مستمر بلغت في سنة ١٩٣٠ بحدود ٧٢ جريمة ارتفعت في سنة ١٩٣١ إلى ٩٢ جريمة^(١)، ومن جانب آخر فقدت الدولة سيطرتها على الأمن، إذ كان انتشار العصابات والأشقياء في تزايد مستمر التي فاق أعدادها عمّا كان في السنة الأولى من الأزمة وإلى ارتفاع جرائم القتل والموت المشتبه به والخطف بأرقام زادت عن السنة التي سبقتها فقد وصل أرقام بعض هذه الجرائم إلى الضعف ولاسيما في حوادث الموت المشتبه به إذ ارتفعت من ٤٢ جريمة في سنة ١٩٣٠ إلى ٩٧ جريمة في سنة ١٩٣١، وإلى جانب الارتفاع النسبي في جرائم القتل والخطف التي لم تعد أرقمها أقل درجة إذ بلغ ارتفاع ضحايا الجريمة الأولى من ٨٦٣ في سنة ١٩٣٠ إلى ٩٦٦ في سنة ١٩٣١ وبلغت الثانية ١٠٧ جريمة في سنة ١٩٣٠ إلى ١٠٦ في سنة ١٩٣١ وكانت أغلب حوادث الأخيرة تقع بين العشائر^(٢)، وقد انعكست تلك الجرائم بتصاعد حالات التصادم ما بين الشرطة والعصابات والأشقياء وماحله إلى فقدان الأمن بشكل ملحوظ في المناطق الحدودية من البلاد.^(٣)

ولقد خلفت حالة التصاعد في المظاهر السلبية الاجتماعية إلى تعمق التناقضات والإفرازات الاجتماعية بشكل كبير؛ إذ انتشرت حالات الانتحار بعد التوقف الواضح في دولاب العمل الذي استحوذ على أثره الضيق الشديد في العيش^(٤). ومن جهة أخرى انتشرت ظاهرة التسكع في الشوارع والمقاهي بصورة لم يسبق لها مثيل ولاسيما بين الشباب وعلقت جريدة العالم العربي على ذلك بقولها مئات المتعلمين قد طرحوا كتبهم وأقلامهم ودفاترهم "وغصوا الشوارع والمقاهي والملاهي يملئون الطرقات صباحا قائلين لماذا تعبنا

(١) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٢-٥٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧.

وتعلمنا وتهذبن وليس لنا مخرج ولا شغل يطعمنا خبزاً^(١)، وبرزت حالة التناقضات الشديدة وفي الوقت نفسه خيم الفساد الخلفي على البلاد بشكل ملحوظ.^(٢)

الأسباب الخارجية والداخلية وتدهور التجارة في العراق (١٩٣١-١٩٣٣):

أولاً : التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه بصورة لم تكن في الحسبان، الامر الذي نجم عنه آثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جميعها، والعراق كان من بينها، فقد عم الفساد البلاد، إذ صار التبادل التجاري محفوفاً بمخاطر اقتصادية لا يمكن التكهن بعواقبها، إذ تكبد تجار العراق بسبب ارتفاع قيمة الذهب والعملات الأجنبية أضراراً كبيرة وصلت إلى نسبة ٣٥% من رؤوس أموالهم ولاسيما أنّ الروبية العملة المحلية حتى ذلك الحين.

ثانياً: لجوء معظم الدول إلى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة إليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية، ومن هذا المنطلق ارتفعت الرسوم الكمركية على الحبوب العراقية ٦٠%، فوضعت الهند مثلاً وهو السوق الاكبر لصادراتنا آنذاك، رسوماً كمركية على الحبوب الواردة إليها من العراق.

ثالثاً : احتكار إيران تجارتها الخارجية وتحديد مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات إلى العراق أثر كبير في تدهور التجارة منها واليها.

رابعاً: تدهور التجارة مع تركيا على أثر القوانين التي اصدرتها الحكومة التركية رغبة منها في علاج أزمتها الاقتصادية المتفاقمة.

خامساً: عدم عقد اتفاقيات تجارية وكمركية للعراق مع البلدان المجاورة كإيران وسوريا وفلسطين الذي له أثر كبير في ايقاف كل حركة تجارية مع هذه البلدان.

سادساً : عدم إعفاء الحكومة البريطانية جميع البضائع العراقية الواردة إليها من الرسوم الكمركية التي فرضتها عند انتهاء الانتداب البريطاني على العراق سنة ١٩٣٢ والبالغ ١٠%.

(١) العالم العربي العدد ٢٢٥١ في ١٧/٧/١٩٣١.

(٢) الحكومة العراقية، التقرير الاداري لمديرية الشرطة العامة لسنة ١٩٣٢، ص ٤٥-٦٤-٦٥.

سابعًا: تعرض الحقول الزراعية لموسم شديد البرودة والجفاف ممًا نجم عن تلف كثير من المحاصيل الزراعية وموت المئات من قطعان الماشية، فضلاً عن ذلك تعرضت بساتين النخيل بالإصابة بحشرة غبار النخيل فانعكس ذلك على رداءة الإنتاج كمًا ونوعًا.

٤- إجراءات موقف الحكومة العراقية في معالجة الأزمة الاقتصادية وأثرها على العراق :
من خلال زيارة الملك فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) إلى أوروبا سنة ١٩٣٠، وإطلاعها على اثار الأزمة العالمية هنالك. وقد وضع جملة من الملاحظات والمقترحات التي دلت على امتلاكه تصوراً اقتصادياً، وتوصل إلى نتيجة مفادها " إنّه لا فرق بين القواعد العسكرية والقواعد الصناعية، فالأولى تعني السيطرة العسكرية، والثانية تعني السيطرة المالية....." ويتضح موقف الحكومة أيضاً من التقرير الذي رفعه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الملك فيصل الأول في السادس والعشرين من آذار ١٩٣٠ جاء فيه : "إن الموقف الاقتصادي يدعو إلى القلق ويحتاج عناية كبيرة لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار..". وأشار خطاب الملك فيصل الأول في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣٠، إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على مفاصل العراق الاقتصادية قائلاً "إن الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا تذكر لها مثيلاً في السنين الغابرة، لقد تنازلت أسعار المنتوجات وتعذر تصديرها، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك إيرادات الدولة، وأصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام".^(١)

ولذلك أصدرت الحكومة العراقية القوانين والتشريعات لمعالجة الأزمة الاقتصادية في العراق، فقد صدر قانون ضريبة الرواتب^(٢)، وإزاء العجز الحاصل في ميزانية الدولة وعدم تمكنها من دفع رواتب الموظفين الذي عدتها إجراء مؤقتاً، كما أصدرت قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون التقاعد المدني، وأقدمت الحكومة العراقية على إلغاء وزارة الزراعة والري في السادس من تشرين الثاني ١٩٣٠، موضحة بذلك تحقيق

(١) علي الصوفي، المصدر السابق، ص ٨٩ - ٩١.

(٢) ضريبة الرواتب :- مبلغ من المال تستوفيه السلطة المالية من المكلف لحساب الخزينة العامة و تمثل جزء من الدخل الصافي (الربح) الذي يتحقق له خلال السنة السابعة التقديرية.

سياسة الاقتصاد في نفقات الدولة في تلك الأزمة، وضمن نفس السياسة طالبت بعض الوزارات العراقية بإنهاء خدمات " وكلاء التاج"^(١)؛ لأنها تكلف الخزينة مبالغ طائلة، ولم تجرؤ الحكومة العراقية على القيام بإجراء من شأنه ان يمس رواتب الموظفين البريطانيين، أو الاستغناء عنهم، من تخفيض عدد الموظفين والرواتب، وتعديل قانون العملة العراقية، وبدورها قدمت غرفة تجارة الموصل عدة مقترحات من أجل التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية على العراق، فقد دعت إلى مراقبة شركات الملاحة التي تحتكر عمليات النقل في ميناء البصرة، والحد من مضاعفة أجور الشحن مع بدء موسم التصدير الأمر الذي يقف عقبة في طريق المصدرين وكما دعت إلى عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول المجاورة وساهم مؤتمر الغرفة التجارية الأولى الذي عقد في الثالث والعشرين من حزيران ١٩٣٠ في تقديم المقترحات والأجراءات لمعالجة اثار الأزمة الاقتصادية، وأكدت نتائج المؤتمر على حماية المنتوجات الوطنية من مزاحمة البضائع المستوردة وتخفيض الرسوم على المواد النصف خام التي تستورد من الخارج وتصنع في العراق.^(٢)

٥- التطورات التجارية في العراق وزوال الأزمة :

استعادت التجارة الخارجية العراقية مكانتها و تحولات في زوال الأزمة الاقتصادية العالمية، وشهدت انتعاشا اقتصاديا سنة ١٩٣٣، إذ أخذ بعض التحسن يطرأ على أسعار المنتوجات الزراعية والحيوانية، وعلى حركة تصديرها إلى الأسواق الخارجية.^(٣) وشهد العراق سنة ١٩٣٢ تطوراً كبيراً في تاريخه السياسي، تمثل بزوال الانتداب البريطاني بعد دخوله في عصابة الأمم، وإزاء ذلك تحسن الوضع الاقتصادي والمالي للعراق، ممّا كان له الأثر الإيجابي في تحسن تجارته الخارجية.^(٤)

(١) وكلاء التاج او (مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات) مهمتها تزويد المستعمرات بكل ما تحتاجه من معدات ولوازم بريطانية مقابل اجور معينة، ودفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية، وربط السوق العراقية ببريطانيا. الصوفي، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٢) ابراهيم خليل احمد، المصدر السابق، ص ١١٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٤) حكمت سامي سليمان، نطق العراق دراسة اقتصادية سياسية، (منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد

(١٩٧٩) ص ١٠٦.

وأخذت الاوضاع الاقتصادية بالتحسن تدريجياً مطلع سنة ١٩٣٣، وازدادت تجارة الاستيراد العراقية، أثر ازدياد استيرادات شركات النفط الأجنبية للمعدات والآلات وتنامي نفقاتها، فأدى ذلك إلى تزايد دخل الدولة العراقية، وتسربت هذه إلى دخل الفرد العراقي عن طريق التوسع في نفقات المصالح الحكومية والمشاريع السنة، حتى صارت إيرادات شركات النفط من أبرز ما استجد في تاريخ العراق الحديث^(١). أمداً تجارة التصدير العراقية فقد ازدهرت بزيادة الطلب على المواد الاولية والغذائية والحيوانية والكمالية، وكذلك شهدت تجارة الترانسيت العراقية نشاطاً كبيراً^(٢).

وبعد اكتشاف النفط في العراق سنة ١٩٢٧ وبكميات تجارية، تبده نقطة البداية في الاقتصاد العراقي نحو التقدم والنمو، على الرغم أن العراق لم يبدأ الإنتاج الا في سنة ١٩٣٤، وكان هناك خطان من خطوط أنابيب النفط من حقل كركوك إلى مرفئ التصدير البحرية الأول إلى الخليج العربي والثاني إلى البحر الأبيض المتوسط بوشر العمل بهما وقد تطلب ذلك توظيف أموال كبيرة قدرت بملايين الدولارات، وبلغت الطاقة السنوية لكل منهما نحو (٢،٢) مليون طن، ازدادت عائدات الحكومة العراقية من الشركات الاجنبية^(٣). ومن ضمن توجهات الحكومة العراقية في بناء الاقتصاد العراقي، وضعت الحكومة تعريفية كمركية جديدة لسنة ١٩٣٣ استهدفت تحقيق غايتين الأولى و تنظيم التجارة العراقية وحمايتها، والحد من البضائع الأجنبية التي تدخل أسواق العراق وتزاحم منتجاته. الثانية : تامين مورد مالي ثابت للدولة، ولذلك اعتمدت النقاط التالية التي استندت عليها التعريفية الكمركية العراقية^(٤) ومنها :

أولاً: فرض رسوم باهظة على استيراد البضائع الكمالية والممتازة.

ثانياً: حماية البضائع المحلية من المزاحمة من خلال فرض رسوم باهظة على استيراد البضائع الأجنبية التي تنتج في البلاد ما يماثلها.

(١) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، (النجف ١٩٧٣) ص ١٣١.

(٢) علي الصوفي، المصدر السابق، ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٤) عبد الحميد بلال، الجغرافية الاقتصادية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية (بغداد ١٩٤٥) ص ٢٣٢.

ثالثاً: إعفاء الآلات والادوات واللوازم الزراعية والصناعية من الرسوم الكمركية من اجل تشجيعهما.

رابعاً: تشجيع تجارة التصدير بعدم فرض أية رسوم كمركية على البضائع المصدرة اليه.

لقد عززت إجراءات الحكومة العراقية ودخول النفط بوصفه مورداً كبيراً في تطور الاقتصاد العراقي، كانا لهما أثر إيجابي في تقدم القطاع الزراعي والصناعي والتجاري ابان الثلاثينات، وهيأت صناعة النفط الفرصة لتطوير العراق من ناحيتين الأولى : استعمال الأيدي العاملة من العراق وتدريبها.

الخلاصة والاستنتاجات:

بعد أن عرضنا عن أثر الأزمة والكساد الاقتصادية العالمية في الدول الرأسمالية، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي وبالتحديد تجارة العراق الخارجية وتوصل الباحث إلى بعض الاستنتاجات منها:

- ١- كان لطبيعة الاقتصاد العراقي القائم على الزراعة وعدم تنوع الهيكل الإنتاجي اثاره السيئة على الصادرات العراقية، إذ اقتضت الصادرات على المنتجات النباتية والحيوانية كالحبوب والتمور والجلود والاصواف، مما أدى إلى تكس كميات هائلة من تلك السلع في المخازن، وانخفضت أسعارها، وانتشرت البطالة وانخفضت مستويات المعيشة بسبب نقص الطلب العالمي، لاسيما وان ٨٠% من السكان كانوا يعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة.
- ٢- التراجع النسبي في معظم بنود الاستيراد اثناء مدة، وذلك لانخفاض القوة الشرائية نتيجة للكساد والبطالة وتدهور تجارة الصادرات للسلع الزراعية التي كانت المصدر الوحيد لتمويل الاستيرادات باستثناء استيراد السيارات والعجلات.
- ٣- لقد كان تأثير أزمة الكساد العالمي اكثر شدة على الاقتصاد العراقي وذلك لارتباطه بالسوق الرأسمالية بفعل الهيمنة والتبعية للاحتلال البريطاني، والذي كان يوجه الاقتصاد العراقي بما يخدم المصالح البريطانية، والذي كان يوجه الاقتصاد العراقي بما يخدم المصالح البريطانية، إذ كانت اكثر من نصف صادرات العراق الخارجية كانت تتم مع بريطانية ومستعمراتها.
- ٤- وكشفت الدراسة الأسباب الخارجية والداخلية التي ادت إلى تدهور التجارة في العراق في الثلاثينات من القرن العشرين منها : التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه، الأمر الذي نجم عنه آثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جميعها، والعراق من بينها، ولجوء معظم الدول إلى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة إليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية واحتكار ايران تجارتها الخارجية وتحديد مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات إلى العراق أثر كبير في تدهور التجارة منها وإليها.

The impact of the global economic crisis on the Iraqi economy 1929-1933

Ahmed Abdel-Ghani *

Abstract

The ancient Iraqis were guided to the knowledge of all kinds of diseases, as well as the ancient Egyptians, especially diseases that affect the head, and the ancient Iraqis believed that the cause of diseases was the wrath of the gods, so they relied in the treatment of diseases on various medicines and on the use of spells through the use of various spells . In order to save the patient from the torment of pain and achieve healing, they have created different treatments, including plant, animal, and even mineral, compared to the medicines that were used in ancient Egypt and the effectiveness of these medicines in achieving full recovery for patients.

Among these diseases are the pain and aches that affect the head, as they varied Head diseases, including skin diseases, epilepsy, headaches and others, and among the types of plants used in the treatment of castor plant.

Key words: brain, fever, epilepsy.

* Asst.Lect/ The General Directorate of Nineveh Education/Ministry of Education/Republic of Iraq.